

ولقد سعت وزارتكم إلى حل هذا الملف عن طريق إصدار المذكرة رقم 444 بتاريخ 28 أبريل 2022، والتي تضمنت مجموعة من الإجراءات التي تروم تنظيم و ضبط شروط استغلال رخص سيارات الأجرة ، كخلق الشركات بالنسبة لمتعددي العقود؛ و إحداث سجلات محلية لتلقي طلبات الاستغلال على مستوى العمالات؛ وضمان استمرارية العلاقة التعاقدية من خلال مراجعة المواد التي

تثير صعوبات في ذلك؛ وتكريس مبدأ المهنية للولوج و الممارسة في القطاع وغيرها من الإجراءات، لكن هذه الإجراءات المتقدمة في معالجة الاختلالات الحاصلة لا تجد لها صدى على مستوى العمالات.

لذا نسألكم السيد الوزير المحترم:

– عن الإجراءات والتدابير التي تعتزمون اتخاذها من أجل ضمان حسن تنفيذ المذكرة رقم 444 بتاريخ 28 أبريل 2022 قصد تجويد خدمات القطاع وخلق استقرار مادي واجتماعي لفائدة العاملين فيه؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء: المستشار البرلماني

السطي خالد